



محكمة المحاسبات

تقرير حول الرقابة المالية
على بلدية مقرن لصرف 2017
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية

أحدثت بلدية مقرين بمقتضى الأمر المؤرخ في 16 ديسمبر 1948^¹ وتحت مساحتها 900 هكتارا. كما ناهز عدد سكانها 27.400 ساكنة في سنة 2017^². وبلغ مجموع موارد البلدية لسنة 2017 ما قيمته 8.630 ألف دينار في ما بلغ مجموع نفقات البلدية لنفس الفترة 8.160 ألف دينار.

وبحسب المؤشر المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بالنسبة فإن مؤشر الاستقلالية المالية^³ (87,93%) تجاوز المعيار المرجعي (أكثر من 70%). أما مؤشر القدرة على الأدخار^⁴ فكان دون المعيار المرجعي (أكثـر من 20%) حيث لم يتجاوز نسبة 1,4% ومثلـت كتلة الأجور 65,6% من نفقات العنوان الأول وتجاوزـت بذلك المعيار المرجعي المعتمـد^⁵ (أقلـ من 55%).

وتولـت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية النظر في الوضعـية المالية للبلـدية لـسنة 2017 والتتحققـ من إـحكـام إـعداد الحـساب المـالي وصـحة البـيانـات المسـجلـة به وـمـصادـقـتها وـمن مـدى قـدرـة الـبلـدية عـلـى تـعـبـة الـموـارـد المتـاحـة لـهـا وـشـرـعـيـة تـأدـيـة نـفـقـاتـها.

وـشـملـت الأـعـمـال الرـقـابـية فـحـصـ الحـسـاب المـالـي المـوـدع لـدـى كـتـابـة الدـائـرة بـتـارـيخ 30 جـولـيـة 2018 فـضـلا عن استـغـلالـ كلـ منـ المـعـطـياتـ المـسـتقـاةـ منـ الاـسـتـبيـانـ المـوـجـهـ لـلـبـلـديـةـ^⁶ـ والمـسـتـخـرـجـةـ منـ منـظـومـةـ "ـأـدـبـ بـلـديـاتـ"ـ وـذـلـكـ فـضـلاـ عنـ الأـعـمـالـ المـيـدانـيـةـ المـنـجـزـةـ لـدـىـ مـصـالـحـ الـبـلـديـةـ وـالـمـرـكـزـ الـمـحـاسـبـيـ الـخـاصـ بـهـاـ.

وبـاستـثنـاءـ ماـ يـتعلـقـ بـبـقـايـاـ الـاستـخـالـصـ، خـلـصـتـ الأـعـمـالـ الرـقـابـيةـ إـلـىـ عـدـمـ وـجـودـ إـخـلـالـاتـ جـوهـرـيةـ فيـ عمـليـاتـ القـبـضـ وـالـصـرـفـ المـنـجـزـةـ بـعـنـوانـ السـنـةـ المـالـيـةـ 2017ـ منـ شـأنـهـاـ أـنـ تـمـسـ مـصـادـقـةـ الـبـيـانـاتـ المـضـمـنـةـ بـالـحـسـابـ المـالـيـ لـلـسـنـةـ المـعـنـيـةـ وـذـلـكـ حـسـبـ الـمـبـادـئـ الـتـيـ تـقـومـ عـلـيـهاـ أـنـظـمـةـ الـمـحـاسـبـةـ الـعـوـمـوـمـيـةـ وـمـيـزـانـيـاتـ الـجـمـاعـاتـ الـمـحلـيـةـ.

كـماـ أـفـضـتـ المـهـمـةـ الرـقـابـيةـ إـلـىـ مـلـاحـظـاتـ أـخـرىـ تـعـلـقـ بـالـمـوـارـدـ وـبـالـتـصـرـفـ فيـ الـأـمـلاـكـ الـعـقـارـيـةـ الـخـاصـةـ وـبـالـنـفـقـاتـ وـهـيـ مـجـالـاتـ تـتـطـلـبـ مـزـيدـ الـحرـصـ منـ قـبـلـ الـبـلـديـةـ لـتـحـسـينـ تـعـبـةـ الـمـوـارـدـهاـ وـمـزـيدـ التـحـكـمـ فيـ الـنـفـقـاتـ.

ويـبـرـزـ الجـدـولـ الـمـوـالـيـ مـلـخـصـ الـحـسـابـ المـالـيـ لـلـبـلـديـةـ لـسـنـةـ 2017ـ.

^¹ المتعلق بإحداث بلدية مقرين.

^² حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 و"التقديرات السكانية حسب المعتمديات والبلديات في 01/01 (2016-2017)" المعدة من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

^³ (موارد العنوان الأول - المنابـ منـ المـالـ المشـترـكـ) / مـوـارـدـ العنـوانـ الـأـوـلـ.

^⁴ الأدخار الخام (المقاييس المستعملة لتسديد مصاريف بالجزئين 3 و 4 من العنوان الثاني) / مـوـارـدـ العنـوانـ الـأـوـلـ.

^⁵ كتلة الأجور / نفقات العنوان الأول.

^⁶ تتعلق محاوره بالموارد البلدية وإجراءات استخلاصها والتصرف في الأموال.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017

العنوان	الجزء	الصنف	المبلغ بالدينار
فائض الميزانية بعنوان سنة 2016			512 162
العنوان الأول		المقابض	7 635 261
المداخيل الجبائية الاعتيادية			6 470 378
المعاليم على العقارات والأنشطة			8 537 953
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه			428 795
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات			508 808
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى			0
بقايا استخلاص المداخيل الجبائية الاعتيادية			(3 005 179)
المداخيل غير الجبائية الاعتيادية			1 164 883
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية			363 559
المداخيل المالية الاعتيادية			946 621
بقايا استخلاص المداخيل غير الجبائية الاعتيادية			(145 297)
العنوان الثاني			995 682
موارد خاصة للبلدية			718 752
موارد الاقتراض			276 930
موارد المتأنية من الإعتمادات المحالة			0
مقابض خارج الميزانية			1 376 286
العنوان الأول		النفقات	7 128 395
نفقات التصرف			6 975 949
التأجير العمومي			4 673 792
وسائل المصالح			1 536 391
التدخل العمومي			765 766
نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة			0
فوائد الدين			152 446
العنوان الثاني			1 032 233
نفقات التنمية			637 630
تسديد أصل الدين			394 603
نفقات مسددة من الإعتمادات المحالة			0
نفقات خارج الميزانية			1 147 395
الفائض	7		1 211 368

⁷ بإعتبار المصارييف المأذونة بعنوان فوائد والبالغة 470.315 د.

١- الموارد المالية

تقتضي الوضعية المالية للبلدية العمل على مزيد دعم الموارد من خلال إحكام استغلال الإمكانيات المتاحة والتقليل من بقایا الاستخلاص. وشملت الأعمال الرقابية هيكلة الموارد وتعبيتها.

أ-هيكلة الموارد

تم النظر في موارد العنوانين الأول والثاني من خلال تحليل أهم المؤشرات المالية الخاصة بالبلدية انطلاقاً من حسابها المالي.

١-موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 260,916 د. تتأتى من المداخيل الجبائية الاعتيادية (6.470.377,535 د) ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية (1.164.883,381 د).

وتتأتى المداخيل الجبائية الاعتيادية من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة (86,8 %) وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه (5,3 %) وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات (7,9 %). ويبرز الجدول المولاي توزيعها:

الحساب المالي لسنة 2017

النسبة %	المبلغ (د)	أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية
86,8	5 619 433,653	المعاليم على العقارات والأنشطة
5,3	342 136,082	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه
7,9	508 807,800	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
0,0	0,000	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى
100	6 470 377,535	المجموع

وتمثل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهم مورد بالنسبة إلى البلدية خلال سنة 2017. وتتأتى المعاليم على العقارات والأنشطة أساساً بنسبة 94,4 % من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية. ويبرز الجدول المولاي مختلف مكونات هذه المعاليم ونسبها :

النسبة %	المقايبض المنجزة(د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
4,0	222459,404	المعلوم على العقارات المبنية

النسبة %	المقابض المنجزة (د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
1,6	89.790,174	المعلوم على الأراضي غير المبنية
94,4	5.307.184,075	معاليم أخرى (باعتبار المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية قدره 5.105.714.599 د)
100	5. 619. 433,65	المجموع

وتمثل المداخيل بعنوان المعاليم الأخرى أهم مورد بالنسبة إلى المعاليم على العقارات والأنشطة حيث استأثرت بمبلغ 5.307.184,075 د في سنة 2017 أي ما يمثل 94,4% من جملة هذه المعاليم و82% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية. أمّا المداخيل المتّائمة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد اقتصرت تباعاً على 222.459,404 د و 89.790,174 د أي ما يمثل على التوالي 4% و 1,6% من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت تثقييلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 474.833,701 د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 350.162,172 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 124.671,529 د.

وباعتبار بقایا الاستخلاص البالغة 2.138.867,666 د في موی 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى 2.613.701,367 د في سنة 2017 لم يتم منها استخلاص سوى 312.249,578 د أي بنسبة لم تتجاوز 12% من المعاليم الواجب استخلاصها بهذا العنوان. وبلغت نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 13% و 10%.

وبلغت معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ما قدره 508.807,800 د أي بنسبة 7,9% من المداخيل الجبائية الاعتيادية. وهي تتأتى أساساً من معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومن المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي وذلك تباعاً في حدود 202.016,700 د و 280.684 د.

وفيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.164.883,381 د. توزّعت بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" (222.429,246 د) و "المداخيل المالية الاعتيادية" (942.454,135 د) المتّائمة بنسبة 97,78% من المنابع من المال المشتركة للجماعات المحلية (921.562 د).

وبلغت مداخيل أملك البلدية الاعتيادية في سنة 2017 ما قيمته 222,429,246 د تأثت أساساً من الموارد الأخرى ومن مداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري وذلك تباعاً في حدود 155,940,750 د و 49,155,829 د ممثّلة بذلك على التوالي 70% و 22% من جملة مداخيل الأملك. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملك إلى ما جملته 363,558,670 د تمّ استخلاصها بنسبة 61,2%.

2-موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني كلاً من مواردها الخاصة وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع هذه الموارد:

الجزء	جملة موارد العنوان الثاني	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	موارد الاقتراض	الموارد الخاصة للبلدية	النسبة (%)	المبلغ (د)
				72,2	718 752,182	
				27,8	276 930,000	
				-	-	
				100	995 682,182	

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أنّ البلدية تعتمد في تمويل استثماراتها أساساً على مواردها الخاصة التي مثلت 72,2% من موارد العنوان الثاني.

ب-تعبئة الموارد

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعّلّقت بالأساس بتقدير الموارد وإعداد التحصيل وتنقيتها وباستخلاص المعاليم وبالتصريف في الأملك العقارية.

1-تقدير الموارد

لئن تمّ تجاوز التقديرات بعنوان كلّ من المعاليم على العقارات والأنشطة ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه حيث بلغت نسبة الإنجاز بخصوصهما على التوالي 105% و 108% فإنّ البلدية لم تتوقف في تحقيق تقديرات موارد معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات (85%) وموارد الاقتراض (45%). ويبرز الجدول المولى نسب إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني خلال سنة 2017.

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول	7.558.000	7.635.260,916	101
المعاليم على العقارات والأنشطة	5.342.000	5.619.433,653	105
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه	317.500	342.136,082	108
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	596.000	508.807,800	85
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	-	-	-
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	223.000	222.429,246	%99
المداخيل المالية الاعتيادية	1.079.500	942.454,135	%87
مجموع موارد العنوان الثاني	1.120.930	995.682,182	%89
الموارد الخاصة للبلدية	504.000	718.752,182	%143
موارد الاقتراض	616.930	276.930,000	%45
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	-	-	-

ولئن تم تسجيل نسب إنجاز جيدة خلال سنة 2017 بالنسبة إلى المداخيل المتأتية من المعاليم على العقارات والأنشطة (105%) ومن الأملك البلدية (100%) تظل بقایا الاستخلاص هامة بعنوان هذه المداخيل التي كانت في موافقة سنة 2017 في حدود على التوالي 2.918.519,801 د و 141.129,424 د أي بنسبة 51,94% و 63,45% من هذه المداخيل.

2- تعبئة الموارد البلدية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلقت بالأساس بإعداد جداول التحصيل وإجراءات الاستخلاص وبالتصريف في الأملك العقارية الخاصة.

2-1- توظيف المعاليم وإعداد جداول التحصيل

لم تسع بلدية مقررين إلى تفعيل الآليات المتاحة لها وفقاً لأحكام مجلة الجباية المحلية وخاصة منها الفصول 21 و 22 و 27 قصد تحين جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية مما حال دون ضمان شمولية هذه الجداول وصحتها حيث لم تتول البلدية طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع الإدارة الجهوية للملكية العقارية ولدى الفروع الجهوية لكل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وإذاء هذه الوضعية لم تتمكن البلدية من إجراء المقاربات اللازمة للوقوف على العقارات غير المضمنة بجداول التحصيل بالإضافة عن تحبيط المعطيات المتعلقة بالعقارات المدرجة بهذه الجداول حيث اتضح عدم شمولية جداول التحصيل المعدة خلال سنة 2017 بعنوان المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية حيث تضمن جدول التحصيل خلال سنة 2018 على التوالي ما عدده 7786 عقاراً و151 فصلاً أي بفارق في حدود 18 عقاراً و19 أرضاً وبقيمة جملية في حدود 810 د و14.609 د⁸

فضلاً عن ذلك، تولت البلدية خلال سنة 2018 إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات المبنية وغير المبنية. وقد شمل المعلوم على العقارات المبنية مناطق مقرين الرياض بما جملته 184,320 د وسidi رزيق بما قدره 456,516 د ومقرين شاكر بما قدره 408,600 د وهي الجوهرة بقيمة 244,080 د ومقرين العليا بقيمة 568,800 د وبخصوص الأراضي غير المبنية فقد تعلقت بمناطق مقرين العليا ومقرين الرياض وسidi رزيق بما جملته على التوالي 9.780 د و570,675 د و3.600 د.

ولم يتبين إلى مواف نويفمبر 2018 تثليل هذه الجداول التكميلية.

كما تواجه البلدية صعوبة في تضمين عنوان المطالب بالأداء أو رقم بطاقة تعريفه بجدول التحصيل الخاص بالمعلوم على الأراضي غير المبنية وتقتصر على إدراج عنوان الأرض مما يعسر عملية استخلاص المعاليم بخصوصها.

ولم تتولّ البلدية إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص.

➤ تثليل المعاليم

نص الفصلان الأول و30 من مجلة الجباية المحلية على أنه "يستوجب بتاريخ غرة جانفي من كل سنة المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية"، غير أنه تم تثليل جداول تحصيل هذين المعلومين في سنة 2017 بتأخير بلغ 29 يوماً.

وتدعى البلدية إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثليل جداول تحصيل المعاليم على العقارات وذلك بالتنسيق مع كل من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بين عروض.

⁸ تم احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 وبجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2017.

2-إجراءات استخلاص المعاليم

➤ المعاليم على العقارات

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية حيث لم تتجاوز تباعاً 13,08% و7,29% من مجموع التثقيلات بعنوانها خلال سنة 2017 كما هو مبين بالجدول الموالي :

وإلى موفى نوفمبر 2018 لم تتمكن بلدية مقررين من اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستوى الفني والمادي والتي من شأنها أن تمكّن مركزها المحاسبي من استغلال منظومة "التصريف في موارد الميزانية". وتواصل بالتالي القباضة البلدية متابعة الاستخلاصات والقيام بإجراءات تتبعها عن طريق مسک مذكرة خاصة بكل فصل يدويا. وتحول هذه الوضعية دون إمكانية تحديد مبالغ البقايا للاستخلاص المتعلقة بكل فصل بصفة حينية كما تحدّد من نجاعة إجراءات تتبع استخلاص المعاليم.

واقتصرت إجراءات استخلاص المعلوم على العقارات المبنية خلال سنة 2017 على توجيهه 3201 إعلاماً و1064 إنذاراً إلى المطالبين بالمعلوم والقيام باعتراض إداري وحيد. وتعتبر هذه الإجراءات محدودة حيث لم تشمل الإعلامات سوى 13,70% من فصول جدول تحصيل هذا المعلوم (7768 فصلاً).

بالإضافة إلى ذلك، تم الوقوف على مبالغ بعنوان البقايا للاستخلاص للمعلوم على العقارات المبنية هامة بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بلغت 1.477.796,613 د. وأمكن الوقوف من خلال المعطيات المستقة لدى المركز المحاسبي للبلدية على أن جزءاً هاماً من هذه الديون يرجع إلى سنة 1998 وما قبلها.

أما فيما يتعلق باستخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد اقتصرت القباضة البلدية خلال سنة 2017 بخصوص 132 فصلاً على إجراء 50 إنذاراً واعتراض إداري وحيد بخصوص إحدى الشركات المتخلد بذمتها مبلغ 23.652,746 د⁹ وكان على البلدية والقابض البلدي السعي إلى استخلاص المعلوم من كل المطالبين به وخاصة منهم الذوات المعنوية والمتخلدة بذمتها مبالغ هامة في موفى سنة 2017 ناهزت ما قيمته 220 أ. د بعنوان المعلوم على العقارات غير المبنية.

وتشكّل القباضة البلدية نقصاً في الموارد البشرية والمادية الضرورية للقيام بإجراءات التتبع بصفة فعالة مقارنة بعدد الفصول الواجب استخلاصها حيث لا يتوفّر ضمن أعوانها سوى عدّلاً خزينة.

⁹ وذلك باعتبار الخطايا ومصاريف التتبع. اعتراض إداري بتاريخ 10/04/2017

➤ المعاليم على الأنشطة

أما بخصوص المعاليم الأخرى فقد بلغت البقايا للاستخلاص بعنوانها 617.068,012 د ب تاريخ 31 ديسمبر 2017 تتوزع أساسا بين المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية (366.440,355 د) والمعلوم على النزل (256.800,143 د).

وقد تبيّن من خلال فحص الحساب المالي أن آخر إجراءات تتبع بخصوص البقايا الاستخلاص المتعلقة بمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والت التجارية ترجع إلى سنة 2015.

كما لم تتمكن القباضة البلدية إلى موعد ديسمبر 2017 من استخلاص الديون بعنوان المعلوم على النزل المتعلقة أساسا بالديون المتخلدة بذمة أحد النزل وذلك للفترة 1999-2002 والبالغة 238.221,865 د رغم تولي القابض البلدي إجراء اعتراف إداري في سنة 2009 وسعيه إلى استخلاص الديون في إطار التسوية القضائية للنزل.

➤ معاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المراقب العمومية فيه

ارتفع مبلغ بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بعنوان مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المراقب العمومية فيه إلى 86.659,397 د يتعلق بمداخيل الأسواق المستلزمة لسنوات 1993 و 1998 و 2002 و 2004 و 2007 و 2008 و 2014 و 2015. وقد اتضح أن آخر إجراء تتبع بخصوص أغلب الديون يرجع إلى سنتي 2015 و 2016.

وارتفعت جملة البقايا للاستخلاص بعنوان المعلوم المستوجب عن الإشهار واستغلال الرصيف بتاريخ 31 ديسمبر 2017 وغير المضمّن بالحساب المالي لبلدية مقرين لسنة 2017 إلى 326.933,286 د (وهي ديون ترجع إلى سنة 2010) وتواجه البلدية صعوبة في استخلاص جزء هام من هذه الديون خاصة تلك المتعلقة بالاتفاقيات الإشهارية على غرار متطلبات خمسة شركات ناهزت 230 أ.د. ولم تتول البلدية إزاء أهمية هذه المتطلبات اتخاذ قرارات رفع لافتات المتلدين منهم في الخلاص إلا انطلاقا من سنة 2018.

كما اتضح أهمية بقايا الاستخلاص بخصوص الإشغال الوقتي للطريق العام من قبل بعض المقاهي فاقت 130 أ.د. 37.964,000 د وباعتبار أن هذه المبالغ غير مدرجة بالحساب المالي فإنّه يصعب استخلاصها ومتابعتها من قبل البلدية.

➤ معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط محلات التجارية أو الصناعية أو المهنية

بلغت البقايا للاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بعنوان متخلدات معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط محلات التجارية أو الصناعية أو المهنية ما جملته 10.493,2 د. واتضح من خلال فحص الحساب المالي للبلدية أن آخر إجراءات تتبع بخصوص هذا المبلغ تعود إلى سنة 2010 وتمثل في إنذارات في حين يعود المبلغ المذكور للفترة 2002-2004. ومن شأن هذه الوضعية أن تضاعف مخاطر سقوط هذه الديون بالتقادم.

واقتصرت بلدية مقرين خلال سنة 2017 على إبرام اتفاقيات سنوية لرفع الفضلات المتأتية من نشاط محلات التجارية أو الصناعية أو المهنية مع 8 مؤسسات فقط رغم أهمية النسيج الصناعي وتجاري المتواجد بالمنطقة البلدية وهو ما من شأنه أن يحرمهما من مداخيل إضافية بهذا العنوان.

3-التصرف في الأموال العقارية الخاصة

لئن أتاح القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرفة منذ سنة 1999¹⁰ إمكانية تعديل معينات الكراء كل ثلاثة سنوات فإن البلدية لم تشرع في تفعيل هذه الآلية إلا خلال سنة 2017.

ولئن قدمت مختلف مناشير وزير الداخلية في إطار توحيد عقود تسويغ كل من المحلات الصناعية أو التجارية والمحلات المعدّة للسكنى أنموذجين للغرض غير أن البلدية واصلت خلال سنة 2017 عدم اعتماد هذين النموذجين حيث تولّت إبرام عقود تسويغ المحلات الصناعية أو التجارية مع تضمين البند المتعلّق بالزيادة السنوية في بعض الحالات وباعتماد نسبة زيادة كل سنتين في حالات أخرى مما لا يضمن المساواة بين كافة المسougين بخصوص 6 عقود ويبرز الجدول الموالي ذلك:

¹⁰ منشور وزير الداخلية عدد 6 بتاريخ 17 فيفري 1999 حول تسويغ المحلات.

عقد التسويغ				العقد
نسبة الزيادة السنوية	معين الكراء السنوي (د)	تاريخ العقد	طبيعة العقد	
كل سنتين %10	3.109,92	2004/01/01	عقد تسويغ محل صناعي أو تجاري	1
كل سنتين %10	6.000	2003/01/01	عقد تسويغ محل صناعي أو تجاري	2
كل سنتين %3	819,92	2011/01/01	عقد تسويغ محل سكني	3
كل سنتين %3	540	1987/01/01	عقد تسويغ محل سكني	4
كل سنتين %3	240	1987/01/01	عقد تسويغ محل سكني	5
كل سنتين %3	180	2011/01/01	عقد تسويغ محل سكني	6

من جهة أخرى، بلغت بقایا الاستخلاص بخصوص المحلات التجارية في موفي 2017 ما قيمته 110.402,617 د. منها ديون بعنوان الفترة 2004-2007 واتضح في هذا الإطار أنّ البلدية لم تتولّ تفعيل أحكام الفصل 23 من القانون عدد 37 لسنة 1977 سالف الذكر والذي ينصّ على أنه "يفسخ عقد الكراء عند عدم الخلاص لمعين الكراء في الآجال المتفق عليها وذلك بعد مضي ثلاثة أشهر على صدور تنبية بالدفع بواسطة عدل منفذ ولم يأت بنتيجة. ويجب أن ينصّ التنبية على الأجل المشار إليه وإلا يكون ملغى. ولا يمكن التمديد في الأجل المذكور ويكون الفسخ حتمياً" وساهمت هذه الوضعية في تراكم معينات الكراء قبل رفع البلدية لدعوى ضدّ المدينين. كما لوحظ أهمية الديون خلال سنة 2017 المتعلقة بعدد من المقاهي والمطاعم بقيمة فاقت 45 د.

وعلى صعيد آخر، واصلت البلدية خلال سنة 2017 استغلال سوق الخضر الذي على ملك الدولة دون اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية الوضعية. ولم يتبين إلى موفي نوفمبر 2018 تسوية هذه الوضعية.

كما لم تتمكن بلدية مقررين إلى موفي نوفمبر 2018 من استرجاع أرض (القطعة عدد 760) بحي شاكر شارع الشهداء تم التحوز بها واستغلالها بدون وجه حق من قبل الغير مما انجرّ عنه حرمان البلدية من استغلالها.

II- تنفيذ النفقات

شملت الأعمال الرقابية المتعلقة بالنفقات تحليل هيكلتها وخلاص الديون والتصرف في نفقات العنوان الثاني.

A- هيكلة النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 7.128.395,117 د في سنة 2017. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح والتدخل العمومي البالغة على التوالي 4.673.792,388 د و 1.563.360,100 د و 765.766,402 د نسبة 65,6 % و 21,6 % و 10,7 % من مجموع نفقات العنوان الأول. وتعتبر نسبة نفقات التأجير من مجموع العنوان الأول غير مرضية حيث تجاوزت السقف المحدد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغ 55%.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.032.233,341 د تتوزع بين نفقات التنمية وتسديد أصل الدين في حدود على التوالي 637.630,279 د و 394.603,062 د أي بنسب بلغت تباعاً 61,8 % و 38,2 %. ولئن بلغت نسبة صرف اعتماد العنوان الأول 96,4 % فإنّها كانت في حدود 68,71 % بخصوص العنوان الثاني.

► خلاص الديون

مثلّت الاعتمادات الهائية التي تم رصدها في إطار ميزانية 2017 لتأدية مستحقات المتعاملين مع البلدية من خواص ومؤسسات عمومية (تتعلق بسنوات سابقة لسنة 2017) 5% من الاعتمادات المخصصة لنفقات القسم الثاني من العنوان الأول والمتعلّق بوسائل المصالح. ويبيّن الجدول الموالي تسديد متخلّدات الديون خلال سنة 2017 :

الفصل	الفقرة	بيان النفقات	الاعتمادات المرسمة بالميزانية (د)	الاعتمادات المائية ١١ (د)	نفقات المأذونة سنة 2017 (د)
	80	تسديد المتخلدات			
		متخلدات تجاه الشركة الوطنية لتوزيع الماء	32.000	32.000	31.919,600
		المبالغ المتخلدة تجاه مؤسسات عمومية أخرى	0	17.000	16.608,293
		متخلدات تجاه الخواص	10.000	31.700	31.186,793
		جملة الفقرة 80	42.000	80.700	79.714,686

بلغ مجمل ديون البلدية في موافى سنة 2017 ما قدره 482.728,373 د وهي تتعلق بمتخلدات تجاه المؤسسات العمومية.

ب-التصرف في نفقات العنوان الثاني

➤ إنجاز نفقات التنمية

اتضح أنّ البلدية لم تتوفّق في استغلال جزء هام من الاعتمادات المرصودة والمبوّبة بالميزانية سنة 2017 كما هو مبين بالجدول التالي :

طبيعة الإستثمارات المبرمجة	الاعتمادات المرصودة (د)	النفقات الفعلية (د)	نسبة تقدم الإنجاز%
بناء وتهيئة المنشآت والرياضة	84 139 890	15 548 860	18
إقتناء معدّات النظافة والطرقات	503 850 000	233 850 000	46
أشغال الصيانة والتعهد	44 000 000	0	0
دراسات أخرى	83 917 520	30 434 249	36

11 تتمثل الاعتمادات المائية في مجموع الاعتمادات المرسمة بالميزانية بعد تعديليها بمقتضى التنقيحات الحاصلة بقرارات وتحويل الاعتمادات.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية بن عروس
بلدية مقررين

من رئيس بلدية مقررين

31/12/2018

إلى

رئيس غرفة التنمية و البيئة بدائرة المحاسبات

بيان محتويات الأوراق	عدد	ملاحظات
- حول إجابة البلدية على الملاحظات الأولية المضمنة بالقرير الأولي بخصوص الرقابة على بلدية مقررين لصرف 2017 المصاحب :	01	يحال عليكم للإعلام.
- كشف يتعلق بالتدابير والإجراءات المتخذة أو التي سيتم اتخاذها لتدارك النقصان و الاخلالات الواردة بالقرير الأولي بخصوص الرقابة على بلدية مقررين لصرف 2017	01	<u>المرجع: مكتوبكم عدد 68/2018 بتاريخ 2018/12/17</u>
المجموع	01	و السلام.

مقررين في 2018/12/21

توصلت بالأوراق المبينة أعلاه

في.....



كشف يتعلق بالتدابير و الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها البلدية حول الملاحظات

الواردة بالقرير الأولي حول الرقابة المالية على بلدية مقررين لتصريف 2017

الملاحظات	التدابير التي سيتم اتخاذها وأجال تنفيذها		التدابير التي تم اتخاذها	الإخلال تبيئة الموارد البلدية:
	أجال تنفيذه	التدابير التي سيتم اتخاذها		
		سيتم العمل بذلك خلال سنة 2019		<p><u>توظيف المعاليم و إعداد جداول التحصيل :</u></p> <p>- عدم تفعيل الآليات المتاحة وفقا لأحكام مجلة الجباية المحلية و خاصة الفصول 21 و 22 و 27 في تحين جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية والأراضي الغير مبنية حيث لم تتولى البلدية طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين و حافظي الوثائق على غرار فرع الإدارة الجهوية لكل من الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه و الشركة التونسية للكهرباء و الغاز وبالتالي لم تتمكن من معرفة العقارات الغير مضمنة بجدوال التحصيل فضلا عن عدم تحين المعطيات المتعلقة بالعقارات المدرجة بهذه الجداول.</p> <p>- جداول التحصيل التكميلية للعقارات المبنية و الأرضي الغير مبنية التي تولت إعدادها البلدية خلال سنة 2018 لم تبين إلى موعد نوفمبر 2018 التتقليل الوارد على هذه الجداول التكميلية.</p> 

			ستتولى مصلحة المعاليم و الاستخلاصات إعداد جداول في الغرض	- لم تتولى البلدية إعداد جداول تحصيل الفارق الأدنى للملوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية و المبلغ المستخلص.
	سيتم تلافي ذلك بداية من سنة 2019			<p><u>تنقيل المعاليم:</u></p> <p>التأخير في تنقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على الأراضي الغير المبنية بـ 29 يوماً.</p>
				<p>إجراءات استخلاص المعاليم:</p> <p><u>المعاليم على العقارات:</u></p> <p>- ضعف نسب استخلاص المعلوم على العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية</p> <p>- لم تتمكن البلدية إلى موعد نوفمبر 2018 من اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستوى الفني و المادي لتمكن مركزها المحاسبي من استغلال منظومة "التصرف في موارد الميزانية" مما جعل القباضة البلدية تتبع استخلاصها و القيام بإجراءات التتبع عن طريق مسک مذكرة خاصة بكل فصل يدوياً وهو ما يحول دون تحديد مبالغ بقابياً الاستخلاص بكل فصل بصفة حينية .</p>



المركزة بالقباضة البلدية و برمجت خلال سنة 2019 مشاركة أعون القباضة البلدية و مصلحة المعاليم و الاستخلاصات في الدورات التكوينية المنظمة في خصوص حسن استعمال منظومة GRB

الإجراءات المتعلقة بالتبعات الخاصة باستخلاص المعاليم و كذلك توجيه الاعلامات للمواطنين وذلك يرجع بالنظر للقباضة البلدية و ستولى البلدية حثها و دعمها بكافة الوسائل المادية و البشرية قصد تحسين نسب الاستخلاص و القيام بالإجراءات اللازمة.

بلدية مقررين مكنت القباضة البلدية من 3 أعون بلديين للعمل بها كما أن البلدية تولت تجديد معدات تجديد معدات الإعلامية كما ستولى خلال سنة 2019 عقد جلسات عمل

- محودية الإجراءات المتمثلة في الإنذارات و الاعلامات الموجهة للمطالبين باستخلاص المعلوم على العقارات المبنية خلال سنة 2017 حيث لم تشمل سوى 13.70 % من فصول جدول تحصيل هذا المعلوم و المقدرة بـ 7768 فصلا.

- اقتصرت القباضة البلدية عند استخلاص المعلوم على الأراضي الغير مبنية خلال سنة 2017 بخصوص 132 فصلا على إجراء 50 إنذارا و اعتراف إداري وحيد بخصوص شركة سوروبات حيث كان على البلدية و القاضي البلدي السعي إلى استخلاص المعلوم من كل المطالبين به خاصة الذوات المعنية

- نقص الموارد البشرية و المادية للقباضة البلدية حتى تتمكن من القيام بإجراءات التتبع حيث لا يتتوفر ضمن أعونها سوى عدلا خزينة



دورية مع القابض البلدي قصد القيام بالمهام
الموكولة له على أحسن وجه وتحسين نسب
الاستخلاص

المعاليم على الأنشطة:

ستقوم البلدية بمراسلة
القابض البلدي للقيام
بإجراءات التتبع

- آخر إجراءات تتبع بخصوص بقايا الاستخلاص المتعلقة
بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية
ترجم الى سنة 2015.

- عدم تمكن القاضية البلدية إلى موافق ديسمبر 2017 من
استخلاص الديون على بعنوان المعلوم على النزل و
المتعلقة أساساً بالديون المتخلدة بذمة " [] " و
هو موضوع تسوية قضائية منذ سنة 2016 رغم تولي
القابض البلدي اجراء اعتراف اداري في سنة 2009 و
سعيه إلى استخلاص الديون في اطار التسوية القضائية
للنزل.



معاليم الاشغال الملك العمومي البلدي و استلزم المرافق
العمومية فيه

- اخر اجراء تتبع بخصوص أغلب الديون ترجع الى سنتي
2015-2016

- صعوبة استخلاص الديون بعنوان المعلوم المستوجب على الإشهار و استغلال الرصيف على غرار الشركة [] و شركة [] و شركة [] في [] ولم تتولى البلدية اتخاذ قرارات رفع لاقنات المتلذذين في الخلاص إلا انطلاقا من سنة 2018.

- أهمية بقایا الاستخلاص بخصوص الإشغال الوقتي للطريق العام من قبل بعض المقاهي [] و حيث أنها غير [] مدرجة بالحساب المالي فاعنه يصعب استخلاصها و متابعتها من قبل البلدية.

برمجمت بلدية مقرين خلال سنة 2019 جلسات عمل مع رئيس مركز الشرطة البلدية و رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية قصد تحسين نسب الاستخلاص و اتخاذ قرارات في حجز الأشياء المركزية بالطريق العام و من أصحاب المقاهي من استغلال الرصيف في صورة عدم خلاص .



البلدية تولت في مرحلة أولى جدولة الديون المثلثة بعنوان الاشهر و حيث لم تحترم شركات الاشهر هذه الجدولة و لم تسوي وضعياتها تولت البلدية توجيه تنبيه عن طريق عدول منفذين و قامت بحجب لاقنات التابعة للمؤسسات المعنية الديون و ستوacial البلدية هذا التمشي قصد استخلاص الديون و في صورة عدم امثالهم سيقع إصدار قرار بازالة اللوحات الاشهارية المركزة.

معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية:

- آخر إجراءات تتبع تعود لسنة 2010 و تتمثل في إنذارات في حين يعود المبلغ المذكور للفترة 2002- 2004 و هو ما من شأنه أن تصافع مخاطر سقوط هذه الديون بالتقادم.

- اقتصرت البلدية خلال سنة 2017 على إبرام اتفاقيات سنوية لرفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية و الصناعية و المهنية مع 8 مؤسسات فقط رغم النسيج الصناعي التجاري المتواجد في المنطقة وهو من شأنه أن يحرمنها من مدخل إضافية بهذا العنوان.



				التصريف في الأموال العقارية الخاصة:
			وقدت مراسلة وزارة أملاك الدولة (إدارة الاختبارات) للقيام بتعديل معينات الكراء والتي أفادتها بضرورة التزام بالزيادة المذكورة بالعقد.	<p>- لم تشرع البلدية في تفعيل الآلية التي أتاحها الفصل 37 لسنة 1977 و هي تعديل معينات الكراء كل ثلاث سنوات إلا منذ سنة 2017 بخصوص المحلات الصناعية أو التجارية و التي تم إبرام عقود تسويغ بشأنها بالأسas خلال الفترة 2001-2014 و المحلات السكنية (4) و هي عقود ترجع إلى سنة 1987 بخصوص ثلاث مساكن و سنة 2011 مما حرم البلدية من تعبئة موارد إضافية طيلة تلك الفترة.</p>
			وقد عرض الموضوع على لجنة الشؤون الإدارية المنعقدة بتاريخ 19 نوفمبر 2018 للتداول في خصوص مراجعة الوضعية القانونية للمحلات البلدية الموسعة و عليه وقع اقتراح تجديد كافة العقود مع إضافة بعض البنود الحماية و التي تعزز الضمانات لفائدة البلدية عند تجديد العقد أو بيع الأصل التجاري وقع اقتراح تكوين لجنة وقنية لدراسة المتطلبات المحمولة على كاهل بعض المتسوغين و	<p>- عدم اعتماد البلدية للمنسوجين المعتمدين في المنشور عدد 6 في إطار توحيد عقود تسويغ كل من المحلات الصناعية أو التجارية و المحلات المعدة للسكنى خلال سنة 2017 و تولت إبرام عقود تسويغ المحلات الصناعية أو التجارية مع تضمين البند المتعلق بالزيادة السنوية في بعض الحالات و باعتماد نسبة زيادة كل سنتين في حالات أخرى مما لا يضمن المساواة بين كافة المتسوוגين.</p>
				<p>- موافقة البلدية اعتماد نسبة الزيادة كل سنتين خلافا للنموذج المدرج بمنشور وزير الداخلية عدد 6 في عقود تسويغ المحلات السكنية مما يحول دون تعميم مواردها.</p>



كيفية استخلاصها (جدولة المتخلدات المحمولة على كاهل المتلدين في الخلاص) وكذلك مراجعة معين كراء بعض المحلات البلدية على أن تنطلق أشغالها بداية من شهر جانفي 2019 وقد وقعت الموافقة على المقررات المذكورة.

قامت البلدية بالتنبيه على المتلدين و هي ساعية لاتمام اجراءات الفسخ في حالة عدم الاستجابة أما العقود القيمة فاعن مصالح البلدية ساعية إلى تسوية الوضعيات القديمة و ذلك من خلال عدم تجديد العقود إلا بعد استيفاء شروط معينة أهمها خلاص معين الكراء للسنة المعنية و الموافقة على جدولة الديون المتخلدة بذمتهم و إفادتنا بوصولات الخلاص و عند عدم الاستجابة لهذه الشروط ستقوم البلدية باتخاذ كافة

- عدم تفعيل احكام الفصل 23 من القانون عدد 37 لسنة 1977 الذي ينص على ضرورة فسخ عقد الكراء عند عدم الخلاص لمعين الكراء في الحال المتفق عليها و ذلك بعد مضي 3 أشهر على صدور التنبيه بالدفع بواسطة عدل منفذ و لم يأتي بنتيجة و يجب أن ينص التنبيه على الأجل المشار إليه و الا يكون ملغى و لا يمكن التمديد في الأجل المنكورة و يكون الفسخ حتىما مما ساهم في تراكم معينات الكراء قبل رفع البلدية لدعوى ضد المدينين .

- أهمية الديون خلال سنة 2017 المتخلدة بذمة



الإجراءات القانونية الازمة
و منها رفع قضايا استعجالية
في الخروج لعدم الخلاص
كما أن استخلاص الديون
المتخلدة بذمة المتسوغين
للمحلات البلدية سيكون من
أهم النقاط التي ستتكلف
اللجنة البلدية بتسويتها خلال
سنة 2019

تقدمت البلدية بطلب لوزارة
أملاك الدولة و الشؤون
العقارات للتفويت لها في
القطعتين وقد تحصلت على
موافقة الوزارة على التفويت
بثمن جمي مقدر بـ
574.785.000 د ب تاريخ
10 ماي 2012 الا أنها لم
تبدأ في إجراءات التفويت
فوقعت مراسلة الوزارة في
مناسبتين المراسلة عدد 930
بتاريخ 09/03/2018 و
مراسلة عدد 3433 بتاريخ
27/12/2018 لحثها على
إنتمام عملية التفويت.

- استغلال سوق الخضر خلال سنة 2017 الذي على ملك
الدولة دون اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسويقة الوضعية و
لم يتبنى الى موافى نوفمبر 2018 تسوية هذه الوضعية



- عدم تمكن البلدية إلى موافق نوفمبر 2018 من استرجاع
ارض بحري شاكر (القطعة عدد 760) شارع الشهداء تم
التحوز بها و استغلالها بدون وجه حق من قبل الغير .

قامت البلدية برفع
طبوغرافي للقطعة المستولى
عليها من طرف ورثة
[] وإجراء

معاينة عن طريق عدل تنفيذ
المعاينة المخالفة ووقع فيما
بعد تكليف الأستاذ عبد
الكريم راجح برفع قضية في
الإخلاء لعدم الصفة .



تنفيذ النفقات

هيكلة النفقات

- نسبة نفقات التأجير من مجموع العنوان الأول غير مرضية حيث تجاوزت السقف المحدد من قبل صندوق القروض و مساعدة الجماعات و البالغ 55 %

التصرف في نفقات العنوان الثاني

- البلدية لم تتوقف في استغلال جزء هام من الاعتمادات المرصودة و المبوبة بالميزانية سنة 2017

ارتفاع نفقات التأجير يرجع إلى تسوية وضعية العملة العرضيين والأعوان الإداريين من خلال ترسيمهم اثر صدور المرسوم عدد 36 بتاريخ 26/04/2011 المتعلق بترسيم أعضاء النظافة العرضيين و المتعاقدين و الوقتيين التابعين للبلديات.

عدم استغلال الاعتمادات المرصودة يرجع بالأساس إلى طول الإجراءات المتعلقة بتعيين مقاولات (عدم وجود مشاركة للمقاولين) و كذلك يرجع لعدم انجاز الأشغال من طرف المقاولين في أجلها.

